

4 April 2003
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد سالاندر (السويد)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section,
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠.

مناقشة عامة (تابع)

١ - السيد ميراندا إي إيليو (إسبانيا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرتبطة به، ألا وهي إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا، وتكلم، إضافة إلى ذلك، باسم أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، فقال إنه ما من دولة تستطيع وحدها الحفاظ على أراضيها في مأمّن من ويلات الإرهاب أو من خطر الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل. ذلك أن التحدي الذي يواجه أمن المجتمع الدولي واستقراره إنما يتمثل في انتشار هذه الأسلحة ونظم إيصالها. وقد اضطر المجتمع الدولي إلى إعادة النظر في نظمه وتدابيره للتعامل مع أمن المنشآت النووية والمواد النووية والمواد المشعة الأخرى.

٢ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي قد أقر، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، توصيات وخطة عمل لحفز جهود الاتحاد الأوروبي على مكافحة الإرهاب. وإن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي قد أقروا، في ما بعد، توصيات بشأن آثار ذلك على عدم الانتشار ونزع السلاح وسياسة الحد من الأسلحة، ومن المتوقع اتخاذ تدابير حازمة في الميادين المتعلقة بالصكوك المتعددة الأطراف، ومراقبة الصادرات، والتعاون الدولي، والحوار السياسي.

٣ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يود أن يعيد تأكيد التزامه بقرار الجمعية العامة ٢٤/٥٦ وبتعزيز القواعد العالمية. وواصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنشطتها الرامية إلى التصدي للأخطار الإرهابية النووية، وعززت آليات الحماية من الإرهاب النووي. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالقرار الذي اتخذته مجلس المحافظين بتعزيز التعاون الدولي في إطار نظامه الأساسي.

٤ - ومضى إلى القول إن الاتحاد الأوروبي ما زال على اقتناع بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تعتبر الركن الأساسي للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي؛ وأنه ملتزم بالتنفيذ الفعال للمقررات والقرارات المتخذة في عام ١٩٩٥ وللوثيقة الختامية التي تم اعتمادها بتوافق الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠. وأعرب عن الأمل في أن الأعمال التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥ سوف تتناول المسائل الفنية والإجرائية حسب ما نصت التعهدات على ذلك. وقال إن من الأهمية بمكان أن ترسي اللجنة التحضيرية أساسا راسخا لعملية الاستعراض.

٥ - وأضاف أنه، على الرغم من النداءات التي وجهها المجتمع الدولي، فإن أربع دول ما زالت خارج المعاهدة. وقال إن عالمية الانضمام ذات أهمية بالغة لتعزيز أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح، التي تشكل الأساس في سياسة الاتحاد الأوروبي. وفي حين يسلم الاتحاد الأوروبي بأن كوبا وقعت البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن الاتحاد الأوروبي يبحث مع ذلك إسرائيل وباكستان وكوبا والهند على الانضمام من دون شرط إلى معاهدة عدم الانتشار بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وعلى إخضاع مرافقها لاتفاقات الضمانات.

٦ - وفي ما يتعلق بالمسائل الإقليمية، قال إن الاتحاد الأوروبي يساوره قلق بالغ إزاء الحالة في جنوب آسيا، ويوجه نداء إلى باكستان والهند لاستيفاء جميع المتطلبات بموجب قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) وعلى القيام، بحمة، باتخاذ التدابير اللازمة للإيفاء بعزمهما المعلن. وقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتنفيذ القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط، وإن امتثال معاهدة عدم الانتشار النووي سوف تظل الأولوية الرئيسية. ذلك أن إنشاء منطقة خالية من

يحث الاتحاد الأوروبي الدول غير الموقعة وغير المصدقة على اتخاذ إجراءات عاجلة تكفل دخول المعاهدة حيز التنفيذ، فإن الاتحاد الأوروبي يحض جميع الدول ذات القدرة النووية على الامتثال لوقف اختياري وعلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يتنافى وأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ذلك أن الشروع فورا في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، جنبا إلى جنب مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إنما يمثل الخطوة الأساسية المثالية المتعددة الأطراف الأساسية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وإلى أن يتم بدء نفاذ معاهدة لوقف الإنتاج، فإن الاتحاد الأوروبي يحض جميع الدول على إعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لإنتاج الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة الأخرى.

١١ - وقال إن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو الركن الأساسي في نظام عدم الانتشار النووي. وعليه يغدو لزاما أن تبرم اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك بروتوكولاتها الإضافية، جميع الدول التي لم تفعل ذلك. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يدعم بقوة القرار الذي يقضي باعتماد بروتوكول إضافي نموذجي من شأنه أن يفرض على تعزيز نظام الضمانات. وقال إن جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قد وقعت البروتوكولات الإضافية وهي إما أنها صدقت عليها أو شرعت في عملية التصديق عليها.

١٢ - وقال إن الاتحاد الأوروبي، إذ يحيط علما بقرار الولايات المتحدة بالانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ليرحب بالمفاوضات الجارية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية، أملا في أن تزيد هذه المفاوضات تعزيز الاستقرار الدولي. وينبغي تجسيد التدابير المتخذة لتعزيز نزع السلاح في صك ملزم قانونا يشمل

الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل يمكن التحقق منها بفعالية كان وما زال هو الهدف الذي يتوق المجتمع الدولي إلى تحقيقه. وينبغي لجميع دول المنطقة، التي لم تنضم بعد إلى اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أن تفعل ذلك، وينبغي لدول المنطقة التسع الأطراف التي لم تبرم بعد اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تجري مفاوضات بشأن ذلك وأن تبدأ تنفيذها في أسرع وقت ممكن.

٧ - ومضى فقال إنه، نتيجة لرفض العراق امتثال التزاماته، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتمكن من تقديم ضمانات وفقا لولايتها لفترة تربو على ثلاث سنوات. وعليه، فإن الاتحاد الأوروبي يدعو إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وإلى إعادة إنشاء نظام فعال لترع السلاح والرصد والتحقق في العراق. ومن المأمول أن تتمكن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية من استئناف عملهما في العراق.

٨ - وأضاف أن إحقاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الإيفاء بالتزامها بالضمانات يعد هو الآخر مدعاة للقلق. ذلك أن عدم تعاون تلك الحكومة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد شكل عائقا أمام مشروع كيدو، الذي يعتبر حجر الأساس في استقرار المنطقة وأمنها.

٩ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يشجع على الجهود الدؤوبة والتدرجية الهادفة إلى تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وكذا الأحكام الواردة في مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين لعام ١٩٩٥ وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠.

١٠ - وأضاف أنه مما يدعو إلى الأسف أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز التنفيذ. وفي حين

المشاركين ليسوا ملزمين بالوصول إلى اتفاق على وثيقة يتم التفاوض عليها. ولا ينبغي إغفال أنه يتعين تقديم موجز يعده الرئيس إلى الدورة المقبلة. ولا ينبغي التعجيل بوضع توصيات وتقديمها إلى مؤتمر استعراض المعاهدة قبل أن يكون قد تم على نحو واف النظر في الخيارات المتاحة. ومع هذا، ينبغي الإقدام على الأعمال التحضيرية على نحو بناء، بما يمهد السبيل للوصول إلى حل توفيقى في الدورة الأخيرة للجنة التحضيرية قبل انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥.

١٦ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بالمرونة في الدور والهيكلة العامتين لعملية الاستعراض المعزز، ويعتقد بعدم إغفال إحدى المهام الأكثر اتساما بالطابع التقليدي للجنة التحضيرية، ألا وهي الأعمال التحضيرية الإجرائية، هذا، وينبغي الاضطلاع على نحو متوازن بالأعمال التحضيرية، تراعى فيه جميع جوانب تنفيذ معاهدة عدم الانتشار النووي المراعاة الحقة. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن الأمل في أن تكون الدورة الأولى للجنة التحضيرية بداية إيجابية في عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي. وتحقيقا لهذه الغاية، لا ينبغي للجنة أن تركز من الوقت أكثر مما ينبغي للنظر في أمورها الإجرائية، وينبغي أن تقوم عملية اتخاذ القرار على أساس توافق الآراء.

١٧ - ومضى إلى القول إن القرار في عام ١٩٩٥ بتمديد معاهدة عدم الانتشار النووي إلى إشعار آخر إنما يؤكد مركز الاتفاقية بوصفها الإطار الدولي الأكثر أهمية لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وقد وضع المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٠ مبادئ توجيهية جلية لبلوغ أهداف المعاهدة. وقال إن الاتحاد الأوروبي، في إعادة تأكيده التزامه بعملية الاستعراض المعزز، على استعداد لتعزيز المعاهدة في سبيل مواجهة خطر انتشار الأسلحة النووية،

أحكاما تكفل عدم النكوص والتحقق والشفافية. وقال إن الأسلحة النووية الاستراتيجية تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية خفض الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ويحضر الاتحاد الأوروبي على إجراء مفاوضات مبكرة بشأن اتفاق، يمكن التحقق منه بفعالية، لإجراء تخفيضات هائلة في هذه الأسلحة. ويسهم تطبيق مبدأ عدم النكوص على تدابير نزع السلاح النووي والحد من الأسلحة النووية وغير النووية وتدابير خفض ذات الصلة في صيانة وتعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

١٣ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد كذلك كل التأييد الدعوة إلى زيادة الشفافية في ما يتعلق بالقدرات في مجال الأسلحة النووية وتنفيذ الاتفاقات عملا بالمادة السادسة، ويسلم باستمرار قيمة الضمانات الأمنية الراهنة، على نحو ما تنص عليها بروتوكولات المناطق الخالية من الأسلحة النووية والإعلانات الأحادية الجانب الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي توقيع وتصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولات ذات الصلة المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ويتطلع إلى بدء نفاذ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في وقت مبكر.

١٤ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يدعم حق جميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار غير القابل للتصرف في تطوير البحوث في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وإنتاجها واستعمالها، من دون تمييز، ووفقا للمادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار النووي.

١٥ - وأضاف أن من الأهمية ملاحظة الطابع غير المسبوق لعملية الاستعراض المعززة. ووفقا للوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، سوف يتم إيجاز حقائق نتائج الدورتين الأوليين للجنة التحضيرية، وأضاف أن

الضمانات الأمنية المتعددة الأطراف والملزقة قانوناً إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في شكل بروتوكول إضافي للمعاهدة، من دون المساس بالضمانات التي قدمتها من قبل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ذلك أن مسائل الأمن الدولي تؤثر على جميع البلدان وتقتضي استجابات عالمية، في إطار المسؤولية الجماعية. هذا وترحب البرازيل بالإعلانات الصادرة بشأن خفض الترسانات النووية. وينبغي تطبيق مبدأ عدم النكوص والتحقق على نزع السلاح النووي والحد من الأسلحة النووية وخفضها، كما ينبغي انتقاء أي إمكانية لإعادة نشر الأسلحة النووية التي هي الآن في حالة عدم تشغيل.

٢١ - وقالت إن البرازيل تود الثناء على أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمان النووي ومجال تطبيق اتفاقات الضمانات بموجب المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار النووي وهي تدعم تعزيز نظام الضمانات استناداً إلى الاتفاقات الشاملة المبرمة مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، والاتفاقات المتعلقة بتوفير الضمانات طوعاً المبرمة مع الدول الحائزة للأسلحة النووية، والاتفاقات المحدودة النطاق المبرمة مع الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية. وأضافت أن تعزيز نظام الضمانات، واستبقاء نظام قوي لعدم الانتشار النووي يطبق على جميع أسلحة الدمار الشامل أمر لا يمكن أن يدوم من دون حدوث تطورات إيجابية موازية في ميداني الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

٢٢ - وأضافت أن البرازيل تشاطر غيرها شواغلها إزاء إمكانية وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين وأن هذه الأخطار تبرز أهمية عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وأنه ينبغي اتخاذ تدابير فعالة بهدف الإزالة التامة للأسلحة النووية في موعد مبكر. وأنه إذا تغلب التعاون

ويتعهد بدعم بلوغ الأهداف الواردة في معاهدة عدم الانتشار النووي وعملية استعراضها.

١٨ - السيدة فاليه بيريرا (البرازيل): أشارت إلى موقف حكومتها من معاهدة عدم الانتشار فقالت إن البرازيل كانت تنتقد الالتزامات اللامتناسقة بموجب المعاهدة، التي زادت الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجبها ترساناتها النووية ولم تخفضها. ذلك أنه من دون وجود عملية لترع فعال للسلاح، لا يمكن اجتناب أخطار الانتشار النووي. وأضافت أن البرازيل انضمت إلى معاهدة عدم الانتشار النووي في عام ١٩٩٨ وإنها ما زالت ملتزمة، وفقاً للمعاهدة ثلاثيولكو، باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية حصراً. وقالت إنه، إضافة إلى مشاركتها في المبادرات الإقليمية في الحد من المواد النووية وفي بناء الثقة، تجسد التزام البرازيل باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في دستورها منذ عام ١٩٨٨.

١٩ - وقالت إن العملية التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥ سيكون اختباراً لعزم الدول الأطراف على الإيفاء بالتزاماتها وبالتوقعات التي طرحتها. وأضافت أن هناك دلائل تبعث على القلق بوجود مبادرات لا تفضي إلى بلوغ أهداف معاهدة عدم الانتشار النووي ولا إلى تنفيذ تام للاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠. ذلك أن حالة مؤتمر نزع السلاح وعدم الإلحاح على بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتوترات الإقليمية، والإخطار بالانسحاب من جانب إحدى الدول الأطراف في معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، كل ذلك يشكل اتجاهات تتنافى وروح معاهدة عدم الانتشار النووي فضلاً عن أمور أخرى.

٢٠ - ومضت إلى القول إنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ خطوات عاجلة لتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية والمبادئ الدفاعية. وينبغي تقديم

- ٢٦ - وقال إن مصداقية المعاهدة هي الأخرى أمر هام في إرساء قاعدة عامة. وعليه، تواصل فرنسا بذل جهودها الرامية إلى تشجيع الدول، التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أو لم تصدق عليها بعد، على فعل ذلك.
- ٢٧ - وأضاف أن الدورة الحالية للجنة هي الأولى التي تعقد منذ إقرار إجراء الاستعراض المعزز في أيار/مايو ٢٠٠٠. وأنه يتعين استخدامها لإجراء تحليل مستفيض للحالة الدولية ولتبادل صريح للآراء بشأن تطبيق المعاهدة والقرارات والمقررات التي تتخذها المؤتمرات الاستعراضية: ذلك أن مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥، من دون بذل جهد كهذا، لن تتاح له فرصة نجاح تُذكر.
- ٢٨ - وقال إن بلده يتطلع إلى حوار متوازن ومنظم وفعلي، لا يتم فيه تجنب أي موضوع أو إعطاؤه أولوية على المواضيع الأخرى. ومن دون الأخذ بنهج متوازن سوف تفقد أعمال اللجنة المصداقية، وتقوض الجهود الدولية الرامية إلى عدم الانتشار ونزع السلاح.
- ٢٩ - وأضاف أن بلده، تأكيداً منه من جديد على عزمه على التقيد بالالتزامات البعيدة العهد بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي، على وعي بأثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على تقييم خطر الإرهاب النووي. وقال إن بلده على اقتناع بإعطاء الأولوية لضمان أوسع انضمام ممكن إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتقيد بها بكل دقة، ولموافاة جميع الدول بالمساعدة اللازمة لبلوغ هذا الغرض. وقال إنه يمكن تحقيق مزيد من الأمن للمصادر النووية إذا نفذت مزيد من الدول الصكوك الحالية غير الملزمة وإذا بُدلت جهود دولية ملموسة في هذا المجال. وقال إن فرنسا تؤيد التدابير المحددة التي اقترحتها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد.
- ٢٣ - السيد دي لا فورتيل (فرنسا): قال إن إسهام معاهدة عدم الانتشار النووي في الأمن والتنمية أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. فقد اكتسب التحدي الأممي إلحاحاً في ضوء الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وينبغي للمجتمع الدولي التركيز على منع الإرهابيين من إمكانية الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وعلى الحؤول دون انتشار الأسلحة النووية، وعلى مواصلة نزع السلاح. ويمثل التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية إحدى الأدوات الرئيسية التي يستطيع المجتمع الدولي استخدامها للاستجابة للتحدي الإنمائي.
- ٢٤ - وأردف قائلاً إن زيادة التعاون الدولي أمر حاسم في بلوغ هذه الأهداف. وتجسد معاهدة عدم الانتشار النووي مصالح الجميع وتمثل الأساس لمثل هذا التعاون. وأضاف أن فرنسا ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ أحكام هذه المعاهدة وقرارات مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها في عام ١٩٩٥. ذلك أن الحاجة إلى نظم عدم الانتشار ونزع السلاح المتعددة الأطراف لم تكن أبرز مما هي عليها الآن، نظراً إلى أن الالتزامات والضمانات التي توفرها هذه النظم يمكن أن تعمل على التغلب على الشعور بعدم اليقين وعدم الاستقرار.
- ٢٥ - ومضى إلى القول إنه ينبغي للمعاهدة، من أجل أن تكون فعالة، أن تُطبق أحكامها تطبيقاً دقيقاً وشاملاً. وإن إجراء استعراض أمين للامتثال للمعاهدة هو جزء لا يتجزأ من أعمال اللجنة التحضيرية وحيوي للحفاظ على مصداقية المعاهدة، ولتجنب تجدد نشوء حالات من مثل تلك التي في العراق وفي جمهورية كوريا الديمقراطية.

تفعل ذلك في أقرب فرصة بغية تعزيز الأمن الدولي وتوطيد التعاون على اعتبار أن ذلك مسألة ذات أولوية. وتتيح الدورة الحالية فرصة لتعزيز اتفاقات الضمانات المعممة والبروتوكولات الإضافية في أفريقيا.

٣٤ - وقال إن دولا عديدة قد تخلت عن الأسلحة النووية بغية الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي. وقد اتخذت فرنسا، من جانبها، تدابير عملية للإيفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، فبنت بذلك سياستها المتعلقة بالردع النووي على أساس مبدأ الاكتفاء الضيق وخفض ترسانتها النووية رغم تنامي الشعور بعدم اليقين في حالة الأمن الدولي.

٣٥ - وأضاف أن مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥ قد أقر برنامج عمل يرمي، في جملة أمور، إلى إبرام معاهدة شاملة لخطر التجارب النووية، وإلى فتح باب المفاوضات واختتامها على وجه السرعة بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، وتأمين التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بخفض تدريجي ومنتظم في ترساناتها.

٣٦ - وقال إن فرنسا أسهمت إسهاما كبيرا في صياغة وتحقيق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقدمت مساعدة تقنية كبيرة إلى منظمة هذه المعاهدة. وبما أن هذه المعاهدة تشكل أداة حيوية في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين فإن بلده لا يألو جهدا في العمل على بدء نفاذها، داعما بذلك على وجه الخصوص أحكام المادة الرابعة عشرة من هذه المعاهدة. وأضاف أن الوقف الاختياري للتجارب النووية قد جسّد قاعدة هامة ومطلبا حيويا إلى حين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. على أن بدء نفاذ هذه المعاهدة يعد أمرا حاسما لبقاء هذه القاعدة في المدى البعيد.

٣٠ - وقال إن بلده فرنسا، تنظر في السبل والأساليب اللازمة للتحسب لخطر الإرهاب في مجال فرض ضوابط على الصادرات، وإنها تواصل الجهود المبذولة لكفالة قدر أكبر من الشفافية خلال فترة رئاستها لمجموعة الموردين النوويين وفريقها العامل. وتؤيد فرنسا تأييدا ماثلا التوصيات التي تقوم لجنة زانغر بإعدادها في هذا المضمار.

٣١ - ومضى إلى القول إن الحالة في العراق تشكل مصدرا لقلق بالغ. وفي حين أن من المشجع أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تمكنت من التحقق من الموجود الفعلي لدى العراق من المواد النووية في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، فإن هذا التحقق لا يمكن أن يكون بديلا من الأنشطة الواجب أن يضطلع بها مفتشو الوكالة عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وواقع الحال هو أن الوكالة لا تستطيع بعد الآن ضمان أن يمثل العراق للالتزامات الواردة في هذه القرارات. وتوجه فرنسا نداء من أجل التنفيذ الكامل لهذه القرارات وتحض العراق على التعاون من دون شروط مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (أتموفيك).

٣٢ - وقال إن من المؤسف أيضا أن تقوم جمهورية كوريا الديمقراطية بتجنب التزاماتها. إذ ينبغي لسلطاتها أن تمتثل التزاماتها امتثالا كاملا، وأن تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تأذن لمفتشي الوكالة بزيارة المواقع ذات الصلة.

٣٣ - واستطرد فقال إنه رغم الصعوبات، فقد شرع المجتمع الدولي في تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية حفظا لمصداقية الوكالة وموثوقيتها. ويُمثل تحسين النظام المذكور بإدخال بروتوكولات إضافية إليه عنصرا حيويا لعملية التحقق المتعلقة بمعاهدة عدم الانتشار النووي. على أنه لم يُقر مجلس إدارة الوكالة إلا ٦٢ بروتوكولا إضافيا، ولم يبدأ نفاذ إلا أقل من نصف هذا العدد. وينبغي للدول التي لم تكن وقعت على بروتوكول إضافي ونفذته أن

٤١ - وأضاف أن فرنسا، على مدى الأعوام العشرة السابقة، قد أنهت عددا من برامجها النووية، وخفضت عدد نظم الإيصال إلى النصف وأزالت كلياً ما لديها من قذائف أرض - أرض، وضمنت عدم استعمالها من جديد أبداً. كما تم إجراء خفض كبير في القذائف التي تُطلق من الجو ومن البحر، ولن يكن أي من الأسلحة النووية هدفاً تسعى إلى تحقيقه في المستقبل. وقد طبقت فرنسا مبدأ عدم النكوص في تفكيك مواقع تجارها النووية ومرافقها لإنتاج المواد الانشطارية. وهي تقوم حالياً بتفكيك مصنعها للإغناء في بيرلات ومصنعها لإعادة المعالجة في مركول.

٤٢ - وقال إن بلده قدم إلى أكثر من ١٠٠ دولة طرف خالية من الأسلحة النووية ضمانات أمنية، بما في ذلك من خلال بروتوكولات إضافية موقعة على الصعيد الإقليمي. وتواصل فرنسا بهمة مشاورات بشأن إنشاء بروتوكول إضافي لمعاهدة بانكوك، وتناشد الدول الأفريقية التي لم تصدق بعد على معاهدة بليندابا فعل ذلك. وتدعم فرنسا إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا الوسطى.

٤٣ - ومضى إلى القول إن خفض ترسانات الأسلحة النووية على الصعيد العالمي يعتمد أيضاً على نتائج المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويحيط بلده علماً بقرار الولايات المتحدة الانسحاب من معاهدة منظومات الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وتأمل فرنسا في أن تفضي المشاورات بشأن إطار عمل استراتيجي جديد عن تعهدات ملزمة تضمن التعاون الثنائي بين الدولتين والاستقرار المنشود لعملية نزع السلاح النووي.

٤٤ - وقال إن فرنسا تعتمد على الطاقة النووية في توفير الجانب الأكبر من الإمدادات الكهربائية، مستخدمة إياها في تعزيز الأمان، وفي خفض انبعاثات غاز الدفيئة، وفي تثبيت أسعار الطاقة. وأفادت التطبيقات المتنوعة للطاقة الكهربائية أيضاً عدداً متنامياً من البلدان.

٣٧ - ومضى فقال إن المعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وإن لم تكن موجودة بعد فإن من المسلم به على نطاق عام أن في وسع هذه المعاهدة الاضطلاع بدور هام في عملية نزع السلاح النووي. وإن بلده على استعداد لاستئناف المفاوضات الهادفة إلى إنشاء هذه المعاهدة.

٣٨ - وأضاف أن هناك حاجة إلى الأخذ بنهج منتظم وتدرجي لخفض الأسلحة النووية بغية إزالتها كلياً. وإن فرنسا ملتزمة بهذه العملية على اعتبار أنها عملية طوعية. وقال إنه، في حين لا يوجد نهج واحد لنزع السلاح، فإن الخطوات العملية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠ تُبين الوجهة التي ينبغي للجميع اتباعها. وأضاف أن بلده سوف يواصل تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي والأحكام ذات الصلة من المقرر ٢ الصادر في عام ١٩٩٥.

٣٩ - وقال إن النهج الطوعي الذي سوف يتم اتباعه ينبغي أن يستند إلى مبدأ نزع السلاح العام الكامل الوارد في المعاهدة وفي وثائق مؤتمرات الاستعراض ذات الصلة. وفي سبيل بلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وتوفير الأمن غير المنقوص للجميع، ينبغي ألا يغيب عن البال أبداً مبدأ نزع السلاح العام الكامل، نظراً إلى أن أحدهما لا يمكن فصله عن الآخر.

٤٠ - واستطرد قائلاً إن فترة ما بعد الحرب الباردة قد اتسمت بتقدم كبير في نزع السلاح النووي مع إنشاء اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة القوات المسلحة في أوروبا. غير أن الزخم ما لبث أن فتر مع استئناف سباق التسلح، وانتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف، وشلل مؤتمر نزع السلاح وغياب أي آلية للتحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي حين تأسف فرنسا بشدة للأسف لحصول هذه التطورات فإن فرنسا قد بذلت كل جهد تعكس اتجاه هذه النكسات.

٤٩ - وأضاف أن فرنسا تواقفة إلى حد بعيد إلى إتاحة إمكانية واسعة للتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية. ويؤيد بلده كل التأييد برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويأمل بلده في أن تزيد بلدانها في إسهاماتها إلى هذا البرنامج. وتعتبر فرنسا ثالث مساهم صاف في صندوق المساعدة التقنية، وتدعم برامج إضافية للتعاون والتدريب الداخلي، وتشهد الاتفاقات الثنائية التي تربو على ١٣٠ اتفاقاً ثنائياً والتي أبرمتها فرنسا في هذا المجال على التزامها بهذا المجال على الصعيد الدولي.

٥٠ - السيد صن جيون - يونغ (جمهورية كوريا): أشار إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠ كانت ثمرة لقرار المجتمع الدولي إعادة تأكيد الدور المركزي لمعاهدة عدم الانتشار النووي في الجهود المبذولة لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين في القرن الحادي والعشرين.

٥١ - وقال إن الدورة التحضيرية الحالية هي الفرصة الأولى لزيادة فعالية عملية الاستعراض بالاستناد إلى هذه الوثيقة. وتمشيا مع أحكام معاهدة عدم الانتشار النووي، ينبغي لهذه الدورة أن تُقيم أيضا آثار أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على عملية معاهدة عدم الانتشار النووي وأن تجدد الالتزام بالحد من الأسلحة النووية، وبزيادة فعالية ومرونة نظام معاهدة عدم الانتشار النووي.

٥٢ - وأضاف أنه ينبغي للدول الأطراف في المعاهدة الإعراب ما أمكن عن آرائها وشواغلها. وينبغي أن يكون تقييم الحالة الراهنة متوازنا وألا يكون مفرطا في التشاؤم. وينبغي للجنة إظهار قدرتها على التصدي للتحديات الأمنية الجديدة في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بتحديد طبيعة هذه التحديات والسبل والوسائل الكفيلة بالتصدي لها.

٤٥ - واستدرك فقال إن تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية يقتضي توفر مناخ من الثقة، يقوم على أساس الأمن والسلامة والشفافية. ويستلزم أمن المواد والمنشآت النووية وجود ضوابط تصديرية موضوعية وشفافة وتقيدا فعليا وشاملا بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعتبر الحاجة إلى منع وقوع أعمال الإرهاب النووي أكثر إلحاحا من أي وقت مضى وتؤيد فرنسا الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسخير مسؤولية الدول عن صوغ وتنفيذ السياسات لخدمة التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل مكافحة الإرهاب بهدف تنسيق جهود المساعدة الدولية ووضع معايير مرجعية للسياسات الوطنية.

٤٦ - وأضاف أنه لما كان الأمن يشكل أمرا حاسما لاستغلال الطاقة النووية، فإنه ينبغي لجميع الدول التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان إدارة الوقود المستنفد بأمان إدارة النفايات المشعة.

٤٧ - وقال إن بلده يفعل كل ما هو ممكن لكفالة أمان نقل المادة النووية. وأضاف أن بلده يُتيح كل المعلومات ويقدم الضمانات الضرورية إلى البلدان التي قد تتأثر، ويعتقد بلده بأن المؤتمر المعني بأمان نقل المواد المشعة في عام ٢٠٠٣ سوف يُتيح الفرصة لتحديد المجالات التي تتطلب المزيد من التحسين، ويشجع على تطبيق الصكوك الحالية على نطاق أوسع.

٤٨ - واستطرد قائلاً إن تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ينبغي أن يرافقه مزيد من الشفافية لإعادة التأكيد للجمهور أن الطاقة النووية تتيح مصدرا للطاقة سليما ومأمونا بيئيا. والتعاون الدولي مطلوب هو الآخر لبلوغ هذه الغاية.

٥٧ - واستطرد قائلاً إنه ينبغي للحكومات ألا تستخدم عدم تصديق الدول الأخرى عذراً لعدم قيامها هي بذلك. وأنه ينبغي مواصلة الوقف الاختياري للتجارب النووية باعتباره الالتزام الأدنى بعدم الانتشار النووي وخطوة أساسية نحو نزع السلاح. وينبغي للدول الموقعة على المعاهدة إنشاء نظام للتحقق لأغراض المعاهدة وتقديم الدعم السياسي والمالي والتقني لتنفيذ المعاهدة.

٥٨ - وقال إن من المقلق أن المفاوضات لما تبدأ بعد بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. وينبغي لأعضاء مؤتمرات نزع السلاح الاتفاق على برنامج عمل وبدء المفاوضات بشأن هذه المعاهدة من دون مزيد من الإبطاء.

٥٩ - وأضاف أنه تم إبراز أهمية وإلحاحية الامتثال الشامل لمعاهدة عدم الانتشار النووي بتزايد القلق حيال أمن المرافق النووية وأمان المواد النووية في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا. وينبغي للجنة أن تبعث برسالة قوية إلى الدول المعنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٩) والقرارات التي اتخذها مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٦٠ - واستدرك فقال إن الانضمام إلى المعاهدة لا يضمن الامتثال التام على نحو ما بينت ذلك جمهورية كوريا الديمقراطية. ذلك أن إطار العمل المتفق عليه في عام ١٩٩٤ بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الديمقراطية لا يمثل بديلاً من المعاهدة. إذ أن جمهورية كوريا الديمقراطية، وفقاً لإطار العمل المذكور، تواصل تجميد تشغيل المفاعلات المهدأة بالجرافيت، وتلتزم بامتثال اتفاق الضمانات المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل تسلّم هيئة تنمية الطاقة في شبه الجزيرة الكورية للعناصر النووية الرئيسية لمشروع مفاعل الماء الخفيف. وقال إنه نظراً إلى أن التحقق من هذه العناصر سوف يستغرق ثلاثة أعوام فإن وفده يأمل في أن يتعاون

٥٣ - وقال إن وفده يرحب بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعزيز اتفاقية الحماية المدنية للمواد النووية، وبمقترحاتها بتعزيز الاستعداد العالمي لمكافحة الإرهاب النووي. وأنه يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ولبناء الثقة ما بين الدول.

٥٤ - ومضى قائلاً إنه ينبغي للجنة تعزيز الصكوك المتعددة الأطراف التي تدعم نظام معاهدة عدم الانتشار النووي، وينبغي لها أن تعمل على حشد الإرادة السياسية لإحراز تقدم في كل هذه الصكوك.

٥٥ - وأضاف أن الوثيرة الراهنة لترع السلاح النووي تُقصر عن بلوغ التوقعات فيما لم يتم تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة الواردة في البيان الختامي لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠. ونظراً إلى أن عملية نزع السلاح النووي تتأثر تأثراً كبيراً بالعلاقات الاستراتيجية بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، فإنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لجهود نزع السلاح، من مثل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الروسي لإضفاء الطابع الرسمي على اتفاق بشأن خفض الأسلحة النووية. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية بذل مزيد من الجهود لخفض الأسلحة بغية إزالتها كلياً. وينبغي أيضاً زيادة شفافية وتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة.

٥٦ - وقال إن مستقبل معاهدة منظومات الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية مسألة تبعث على قلق بالغ. إذ أن من المؤسف أن هذه المعاهدة لم يبدأ نفاذها حتى بعد انقضاء خمس سنوات على فتح باب التوقيع عليها. ويرحب وفده بالإعلان الختامي للمؤتمر الثاني المعني بتيسير بدء نفاذ المعاهدة، الذي أكد أن تجارب وتفجيرات الأسلحة النووية يشكلان تهديداً خطيراً للجهود المبذولة لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

طالما تاق المجتمع الدولي إلى تحقيقها، ألا وهي إزالة جميع الأسلحة النووية، وتحقيق عالم يخلو كلياً من الأسلحة النووية، وتعزيز الأمن والاستقرار والسلام والتنمية، لا بد من تعزيز عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وصلاحياتها وحيويتها.

٦٤ - ولا بد أولاً من تهيئة بيئة دولية من الاستقرار والتعاون والثقة المتبادلة. إذ أن من الأهمية القصوى كفالة أمن جميع الدول، بما يُغنيها عن الحاجة إلى حيازة ومراقبة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ومن الأهمية بمكان التأسيس على التقدم المحرز في نزع السلاح النووي في حقبة ما بعد الحرب الباردة والتخلي عن سعي فرادى الدول من جانب واحد إلى تحقيق الأمن المطلق. إذ ينبغي، بدلا من ذلك، السعي إلى تحقيق أمن مشترك لجميع البلدان، وذلك من خلال بذل الجهود المتعددة الأطراف. ويجب تجنب الأعمال التي قد تهدد بالخطر السلم والأمن الدوليين، وقد تفرض الثقة ما بين البلدان. وينبغي لجميع الدول أن تعمل معا للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وتتحمل البلدان الحائزة لأكبر الترسانات النووية مسؤولية خاصة ورئيسية عن نزع السلاح النووي فيما ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية مواصلة وقفها الاختياري لتفجيرات التجارب النووية، والامتناع عن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وتقديم ضمانات أمنية سلبية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من دون شروط.

٦٥ - وينبغي، ثانياً، الحفاظ على تمامية النظام الدولي لنزع السلاح والحد من الأسلحة. ذلك أن حيوية المعاهدة وثيقة الصلة بالمعاهدات الأخرى للحد من الأسلحة التي تتناول مواضيع معينة. وإذا ما انتهكت هذه المعاهدات فإن الأهداف العامة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين التي حددتها المعاهدة ستكون بعيدة المنال.

البلد المعني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية كيما يمكن بدء المشروع المذكور من دون إبطاء.

٦١ - وقال إن وفده يؤمن إيمانا قويا بالدور المحوري لمعاهدة عدم الانتشار النووي في مكافحة الانتشار النووي وبأن دورها المقبل سوف يكون قيماً وبديل منه. وقال إن عدم الامتثال ما زال يشكل تحدياً يواجهه نظام المعاهدة، وعليه يُطلب إلى الجميع بذل الجهود المتواصلة لدعم نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي إبقاء عالمية تطبيق البروتوكول الإضافي أولوية من الأولويات. ويرحب وفده بما أحرز بشأن النظم المتكاملة لضمانات الوكالة، من تقدم يُتوقع أن يُعزز فعالية وكفاءة النظام الحالي.

٦٢ - وقال إن وفده ما زال ملتزماً ببلوغ هديتي الدورة الحالية التوأمين وهما إعادة تأكيد التزام كل دولة طرف، من دون تحفظ، بالتزاماتها وفقاً للمعاهدة، وتعزيز الصكوك بموجب نظام معاهدة عدم الانتشار النووي بغية مواجهة التحديات الجديدة المقبلة.

٦٣ - السيد شو شياودي (الصين): قال إن الأمر لم يقتصر على عدم التنفيذ التام لأحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، بل تعدّاه إلى أنه كان لتطورات معينة آثار سلبية على عملية استعراض المعاهدة وأن هذه التطورات تضعف بيئة الأمن الدولي. ومن بين هذه التطورات أن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي يسلم المجتمع الدولي على نطاق واسع بأنها دعامة أساسية للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي، قد أصبحت ضرباً من الماضي، وأن العوامل الأخرى تتمثل في ضعف احتمالات بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفي تفاقم الضعف وتزايد سفك الدماء في الشرق الأوسط. وفي سبيل بلوغ الأهداف التي

٦٦ - ثالثاً، يجب على البلدان أن تنفذ بأمانة التزاماتها بموجب المعاهدة، والتزاماتها المنبثقة عن مؤثرات استعراض المعاهدة. ومن المؤسف أنه لم تُنفذ بعض الأحكام الهامة المتعلقة بترع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي الإقليمي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠؛ وأن بعض هذه الأحكام قد انتهك أيضاً. ومن المؤكد قطعاً أنه سيكون لهذا أثر على سلطة المعاهدة وعلى الوثائق الصادرة عن عملية استعراض المعاهدة، وأن ذلك سيقوض، من ثم، الثقة بها.

٦٧ - وقال إن الصين لا علاقة لها أبداً بانتشار الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال، وهي تواجه ذلك بحزم. ومن أجل الإيفاء بالتزاماتها في هذا الصدد، قال إن الصين عجلت سن تشريعات لمراقبة الصادرات. فهي تؤيد أنشطة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشارك فيها، وقد فرغت الآن من اتخاذ الإجراءات القانونية المحلية لبدء نفاذ البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات المبرم بين الصين والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أصبح البروتوكول نافذ المفعول في الصين في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢، مما جعل بلده أول دولة حائزة للأسلحة النووية يبدأ فيها نفاذ مفعول هذا البروتوكول. ويجسد هذا التزام الصين بتعزيز فعالية نظام الضمانات والإيفاء بالتزاماتها بعدم الانتشار.

٦٩ - وقال إن وفده يعتقد بضرورة إقامة توازن بين المهام المزدوجة للمعاهدة ألا وهي عدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ولا ينبغي تقييد حق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية تحت شعار الحؤول دون انتشار الأسلحة النووية. وجنبا إلى جنب الحؤول دون انتشار الأسلحة النووية، يجب تأكيد وتعزيز الدور الرئيسي للطاقة النووية في توليد طاقة خالية من التلوث وكفاءة، وفي تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية. وهذا هو شرط هام كي تحتفظ المعاهدة بحيويتها وكي تمثل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية امتثالاً دقيقاً بالتزامها بعدم حيازة أسلحة نووية. وقال إن الصين تُقدّر التعاون مع الأعضاء الآخرين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية التي تنظمها وتنسقها الوكالة. وينبغي للدورة الحالية للجنة التحضيرية التركيز على الإصغاء لآراء جميع الأطراف، وينبغي لنتيجتها النهائية أن تكون صورة موضوعية لآراء العرب عنها. ونظراً لضيق الوقت، فإنه قد يكون من الأفضل أن يقوم رئيس اللجنة بعرض إيجاز موضوعي لمناقشات الجلسة.

٦٨ - وأضاف أنه، نتيجة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الموجهة ضد الولايات المتحدة، أصبح أكثر أهمية وإلحاحاً الحؤول دون انتشار الأسلحة النووية والإرهاب النووي. وفي هذا الصدد، تدعم الصين الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز التدابير الأمنية. وقال إن بلده لم يتصل قط من مسؤولياته في مجال نزع السلاح النووي، وإنه، في جملة أمور، قد دعا إلى الحظر التام للأسلحة النووية وتدميرها تدميراً كاملاً، ولم يشارك قط

وأمرىكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا، بتعزيز مفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة. وقال إن نيوزيلندا، في هذا الصدد، تأمل في العمل على إصدار إعلان، وأن تعمل في الوقت المناسب، على تنظيم مؤتمر للاحتفال بفكرة أن جميع البلدان المستقلة في نصف الكرة الجنوبي خالية من الأسلحة النووية.

٧١ - وقال إنه، وإن تكن المعاهدة تنص صراحة على ضرورة التعاون ما بين البلدان في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، توجد، في الوقت نفسه، تحديات هامة تواجه الأمان النووي، لا بد لهذه البلدان من التصدي لها مجتمعة. وأضاف أن من المأمول ألا تؤثر الأنشطة والصناعات النووية في بعض الدول سلبا على التنمية المستدامة في البلدان الأخرى. وقال إن التحدي الرئيسي الذي يواجه منطقة جنوب المحيط الهادئ يتمثل في النقل البحري للمواد النووية. وتدعو نيوزيلندا مرة أخرى إلى الأخذ بأعلى معايير للأمان، وإلى الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ، وإلى وضع ترتيبات للمسؤولية والتعويضات، وإلى القيام بقدر كاف من تبادل المعلومات والتشاور مع الدول الساحلية.

٧٢ - ومضى قائلاً إن الدورة الحالية للجنة التحضيرية تتيح الفرصة لاستعراض ما نفذ من التعهدات التي تم قطعها في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥ ومؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠. ولا يعتبر التكيف مع الحقائق المتغيرة وتعزيز المعاهدة خيارين متنافيين.

٧٣ - السيد لويديل (أوروغواي): قال إن الدورة الأولى للجنة التحضيرية، على الرغم من توقعات السلم والأمن العالميين التي تبعث على التشاؤم، تتيح للمجتمع الدولي فرصة جديدة لبيان أن هناك بديلا من الخطر النووي: ألا وهو معاهدة عالمية ومحترمة ومعززة لعدم انتشار الأسلحة النووية. إن أوروغواي وهي نصير دائم لخطر الأسلحة النووية، وبلد

٧٠ - السيد كوجلي (نيوزيلندا): قال إن شرطا مسبقا رئيسيا لتعزيز عدم الانتشار النووي - تمثل في إحراز تقدم مستمر لا رجعة فيه في خفض الأسلحة النووية. وبعد أن أشار إلى أن الجلسة تعقد على خلفية انعدام نسي في الأمن، قال إن النتائج المروعة للإرهاب قد بدأ يلمسها العالم أجمع. وحقيقة الأمر أن وفده ما زال يساوره بلخ القلق من أن الإرهابيين قد يجوزون في يوم ما أسلحة نووية أو حتى أنهم قد يستخدمونها. وجلي أن إزالة هذه الأسلحة بأسرها سوف يجنب كل شخص كثيرا من القلق. وفي هذا الصدد، قال إن نيوزيلندا، جنبا إلى جنب مع شريكاتها في مجموعة البرنامج الجديد، لتدعو إلى أن يتم، من دون إبطاء، تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة الهادفة إلى نزع السلاح النووي والواردة في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠. وترغب مجموعة البرنامج الجديد رؤية الإجراءات العملية وقد حققت التعهد الذي لا لبس فيه بتحقيق الإزالة الشاملة للترسانات النووية. وتدعو المجموعة، على وجه الخصوص، إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. وأضاف أن المجموعة، إذ يسرها أنه لا مزيد من التجارب في منطقة المحيط الهادئ فإنها تود أن ترى أن التجارب النووية قد حظرت بصورة دائمة في كل أرجاء العالم. ذلك أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل معيارا فعالا لتزع السلاح؛ وقال إنه واثق من أن نظام التحقق الخاص بالمعاهدة سوف يُثبت، فور بدء نفاذ هذه المعاهدة، أنه كاف لردع أي انتهاك لها. وأن الحيز الذي خصص بموجب المادة السابعة من معاهدة عدم الانتشار النووي لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية قد كان وسيلة رئيسية لتزع السلاح النووي في كل أرجاء العالم. وأضاف أن نيوزيلندا، وهي طرف في معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ، لتأمل في أن تقوم هي وغيرها من الأعضاء الآخرين في آسيا وأفريقيا

خفض أو إزالة الترسانات النووية. وفي هذا الصدد، ينبغي للجنة الشروع في مفاوضات بهدف تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة، كيما يتسنى إحراز تقدم مطرد ومنهجي صوب إزالة الأسلحة النووية إزالة فعلية.

٧٦ - ومضى إلى القول إن استعراض المعاهدة يجب أن يشمل شواغل الدول الساحلية في ما يتعلق بإجراء تنظيم واسع للنقل البحري للمواد النووية والنفائات المشعة، الذي ازداد من بداية العقد الماضي، بما يزيد احتمالات وقوع الحوادث، التي لا يصعب تصور عواقبها. وقال إن الضمانات الأمنية الضرورية لتجنب وقوع حوادث ما زالت غير موجودة، وعلى المجتمع الدولي إذن أن يقدم ردا مناسباً على خطر يمكن احتواؤه.

٧٧ - السيدة بونيا - ميريدا (غواتيمالا): قالت إن الدورة الأولى للجنة التحضيرية تتيح فرصة جديدة لإعادة تأكيد صلاحية عملية استعراض المعاهدة والالتزامات التي تم الدخول فيها. وتتيح أيضاً فرصة للإفادة الأفضل من الآليات المتعددة الأطراف في المجال النووي. فأحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد دفعت بمسألة الإرهاب إلى رأس البرنامج العالمي للأعمال، فزادت بذلك إمكانية استخدام الأسلحة النووية لا من جانب الدول فحسب ولكن من جانب إرهابيين أيضاً. وفي هذا الصدد، وفي حين ينبغي إعطاء الأولوية لكفالة الأمن العالمي، لا يجب السماح لمكافحة الإرهاب أن تصد التقدم الذي أحرز حتى الآن. بل إن الرد الأفضل على التحديات الجديدة إنما يتمثل في تعزيز الالتزامات التي تم التعهد بها من خلال العملية المتعددة الأطراف. والواقع أن التحدي الحقيقي الذي يواجهه العالم الآن في مجال نزع السلاح يتمثل في كيفية الحفاظ على النهج المتعددة الأطراف الذي تحقق، أثناء حقبة الحرب الباردة، وفي كيفية تكييف هذا النهج عند الاقتضاء، مع الظروف العالمية المعاصرة. والعنصر الأساسي في هذا النهج، ألا وهو معاهدة

موقع على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، لترحب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، في أرجاء العالم قاطبة، تعيد تأكيد الضمير الأخلاقي للمجتمع الدولي ونبذه لوسائل الدمار الشامل. ذلك أن هذه المناطق تشكل خطوة ملموسة نحو نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وقال إنه، في هذا الصدد، يعرب عن تقديره لقرار حكومة منغوليا جعل منغوليا بلداً خالياً من الأسلحة النووية، لأنها بهذا تكون مثالا على كيفية الإسهام في تعزيز الاستقرار في منطقتها. وأضاف أنه يحض البلدان، التي لم تنضم بعد، على أساس فردي أو إقليمي، إلى هذه العمليات، التي يعتبرها بلده عاملاً أساسياً في تعزيز منقطة خالية من الأسلحة النووية، وهي منطقة تزداد اتساعاً، على فعل ذلك. ويحض الدول الحائزة للأسلحة النووية، خصوصاً، على الإيفاء بالتزامها بوقف تشغيل جميع أسلحتها النووية وعلى الشروع في عملية بناء للثقة والتعاون.

٧٤ - وقال إن وفده مقتنع بأن المعاهدة وسيلة أساسية لبلوغ الأهداف المنشودة، ويعيد التأكيد، من ثم، على الحاجة إلى تحقيق عضوية عالمية للمعاهدة، لا بسبب الإمكانيات التي تقدمها المعاهدة لإبطاء الانتشار الأفقي والعمودي للأسلحة النووية فحسب، ولكن لتحديدها التوازن الذي يجب تحقيقه بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيضاً. وقال إنه لا يرى طريقة أخرى لتحقيق نتائج إيجابية.

٧٥ - وأضاف أنه، وإن يكن من المشجع أن أعداداً كبيرة من الدول قد صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن التأخر في بدء نفاذ المعاهدة يشكل سبباً للقلق، ذلك لأن بلوغ هذا الهدف من شأنه أن يبين أن معاهدة عدم الانتشار النووي سيكون لها دعم كاف لتحقيق الدور الرادع الذي خص المجتمع الدولي المعاهدة به. وقال إنه ينبغي للجنة أن تولي اهتماماً على سبيل الأولوية لعدم إحراز تقدم في

الدول على نفسها بتزاع سلاحها والالتزام الذي قطعتة دول أخرى على نفسها بالتخلي عن حيازة الأسلحة النووية.

٨٠ - السيد زاكروف (جمهورية قيزغيزستان): قال إن وفده سوف يتعاون تعاوناً تاماً في إعداد مجموعة من التوصيات الفنية التي سيتم تقديمها إلى الدورة المقبلة للجنة التحضيرية. وإن الأحداث التي وقعت منذ انتهاء المؤتمر الماضي لاستعراض المعاهدة تؤكد على القيمة العظيمة لنظام المعاهدة، وعلى المجالات التي تحتاج في المعاهدة إلى تحسين. وأضاف أن هناك حاجة إلى مبادرات جديدة لمجابهة الأخطار التي يشكلها الإرهاب النووي، ولا سيما في مجالات الحماية المادية للمواد النووية ومرافقها، وتعزيز الضوابط على الصادرات، والاتجار غير المشروع بالمواد النووية.

٨١ - وقال إن عدم الانتشار هو أحد المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لحكومته، وإنه يسلم بالدعم الذي تلقته حكومته في هذا المجال من الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمات الدولية الأخرى. ومضى قائلاً إن البرلمان ينظر في التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وفي قانون لضوابط على الصادرات للأسلحة النووية.

٨٢ - وأضاف أن الأحداث الأخيرة قد حفزت على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وأن الدول الخمس في المنطقة متحدة في اعتقادها بأن إنشاء هذه المنطقة سوف يعزز السلم والأمن على الصعيد الإقليمي والعالمي، ولا سيما في ضوء حملة مكافحة الإرهاب الجارية في أفغانستان.

٨٣ - وقال إن وفده يأسف لعدم تلبية الجانب الأكبر من التوقعات التي طرحها مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠. وأن الجانب الأكبر من برنامج الخطوات العملية لتزاع السلاح النووي لم ينفذ. ويعتبر استمرار إخفاق مؤتمر نزع السلاح في اعتماد برنامج عمل وازدياد اعتماد بعض الدول على الأسلحة النووية علامتين تبعثان على القلق.

عدم الانتشار النووي، قد يكون اليوم أكثر أهمية من ٣٠ عاماً خلت.

٧٨ - وأضافت أن غواتيمالا، انطلاقاً من إيمانها بضرورة عدم تعريض المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، التي أنشأتها معاهدة تلاتيلولكو، لاحتمال تهديد نووي، لتضم جهودها إلى جهود الدول الأخرى في المنطقة، جنباً إلى جنب المناطق الثلاث الخالية من الأسلحة النووية، من أجل إقرار سياسة عامة حيال الدول الحائزة للأسلحة النووية، من أجل تعزيز السلم والأمن العالميين والإقليميين.

٧٩ - ومضت إلى القول إن بلدها وقع مؤخراً على بروتوكول ضمانات إضافي يمكن بلدها من الإسهام في زيادة تعزيز أمريكا اللاتينية كمنطقة خالية من الأسلحة النووية ومن شأن هذا الاتفاق أن يتيح لغواتيمالا سبيل الحصول على أشكال أخرى من التعاون الدولي والتكنولوجيات الجديدة، بما يمكنها من استخدام أفضل للطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهو عنصر حيوي للتنمية. وفي حين أن الأحوال السياسية يمكن أن تقرر الأولويات، فإنه لا ينبغي السماح لأي من الإجراءات في مجال الأمن القومي أن يضعف أو يززع نظم الأمن الدولي. وقالت إن المعاهدة قد بلغت مرحلة حاسمة وعلى دولها الأعضاء الـ ١٨٧ أن تغتنم الفرصة التي تتيحها الدورة الأولى للجنة التحضيرية لإعادة تأكيد عزمها على مكافحة استخدام وانتشار الأسلحة النووية، انطلاقاً من التزام، لا لبس فيه، بإزالة هذه الأسلحة. وعلى هذه الدول الأعضاء أيضاً أن تكفل أن الإجراءات التي تتنافي ومناخ الثقة الذي ساد أثناء احتتام مؤتمر أيار/مايو ٢٠٠٠ لا يشير إلى وهن في المعاهدة. وعليه فإنها تدعو الأطراف المعنية إلى مضاعفة جهودهم وحشد الإرادة السياسية من أجل إنهاء الجمود الذي يكتنف نزع السلاح النووي؛ إذ لا بد من الإيفاء بالالتزام الذي قطعتة بعض

النووية. ويقتضي هدف عالمية الانضمام بذل الجهود لتعزيز الأمن الإقليمي في مناطق التوتر من مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وما زال وفده يُسلم بصحة أهداف القرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، ويساوره حزن بالغ إزاء الخسارة المأساوية في الأرواح في المنطقة مؤخرا. ويأمل وفده في أن تتمكن الأطراف من الوصول إلى حل لدورة العنف، ومن المضي نحو مستقبل أفضل لشعوبها التي عانت طويلا.

٨٨ - وأضاف أن انتشار أسلحة الدمار الشامل هو سبب رئيسي لعدم الاستقرار وللخطر في العالم، وقد عززت الأحداث التي وقعت بعد مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠ هذه النتيجة. ففي ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، شنت مجموعة إرهابيين هجوما ضد الولايات المتحدة، فسبب الموت والدمار على نطاق قلما شوهد من قبل، وقتل مدنيين أبرياء من أكثر من ٨٠ دولة. وقال إن انتشار الأسلحة النووية إلى دول إضافية لا يزيد احتمال نشوب حرب نووية بين الدول فحسب، ولكن يزيد احتمال وقوع إرهاب نووي أيضا؛ كما أن الدول التي تسعى إلى الحصول على أسلحة نووية والتي تُؤوي إرهابيين أيضا تمثل خطرا شديدا وبالغا على العالم المتمدن. وامتثال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية للمادتين الثانية والثالثة من المعاهدة أمر أساسي إذا ما أُريد بلوغ أهداف هذه المعاهدة. فالانتهاكات المرتكبة من جانب العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال التسعينات واستمرارها في عدم الامتثال أمر يؤكد على أخطار هذه الأعمال على المجتمع الدولي.

٨٩ - ومضى فقال إن الدعم المتواصل الواسع النطاق من المجتمع الدولي للمعاهدة ولضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولقرارات مجلس الأمن، في حالة العراق، قد أعان على تقليص التهديد النووي الذي يمكن لهاتين الدولتين، لولا ذلك أن تشكلاه على الأمن الإقليمي والعالمي، ومع ذلك

٨٤ - وقال إنه يجب توجيه الاهتمام للعواقب البيئية لبرامج الأسلحة النووية الماضية والحاضرة، بما في ذلك استخراج اليورانيوم وأنشطة دورة الوقود النووي. وكرر الدعوة الموجهة، في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥، إلى الحكومات والمنظمات الدولية ذات الخبرة الفنية في مجال التنظيف والتصريف، للنظر في تقديم المساعدة المناسبة في هذين المجالين. وقال إن التثقيف هو الآخر أداة هامة في نزع السلاح وعدم الانتشار، لا يجري الآن استخدامها.

٨٥ - وقال إنه إذا أُريد لنظام عدم الانتشار أن يتصدى لتحديات القرن القادم فإنه يجب على الدول الأطراف ألا تخشى التغيير. فالقرارات التاريخية التي اتخذها مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠ قد أتاحت فرصة فريدة لكفالة بلوغ أغراض المعاهدة. وتدل أحداث العام الماضي على الحاجة إلى اغتنام هذه الفرصة.

٨٦ - السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن التحدي الحاسم المتمثل في الحؤول دون انتشار أسلحة الدمار الشامل يتطلب استراتيجية شاملة، تضم المعاهدات المتعددة الأطراف السارية فعلا باعتبارها عنصرا أساسيا. وما زالت حكومته تنظر إلى معاهدة عدم الانتشار النووي على أنها أساس ويطيد للجهود العالمي الهادف إلى منع انتشار الأسلحة النووية. والمعاهدة، شأنها في ذلك شأن ميثاق الأمم المتحدة، لا تعدو أن تكون صكا من بضعة صكوك دولية أوشكت أن تكون عالمية بحق.

٨٧ - ومضى قائلا إن الولايات المتحدة ما انفكت تدعم عالمية الانضمام إلى المعاهدة. ومن العسير أن نكون متفائلين باتخاذ إجراء مبكر من جانب الدول الأربع غير الأطراف، ألا وهي إسرائيل وباكستان وكوبا والهند؛ وإن يكن من الضروري أن تمارس هذه الدول ضبط النفس في برامجها

بمجرد الامتثال الدقيق للمعاهدة، وقال إن وفده يتطلع إلى مناقشة بشأن كفالة أمان وأمن البرامج النووية السلمية.

٩٢ - وتحول إلى تناول المادة السادسة، فقال إن التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على مدى التسعينات قد أفضى إلى استمرار التخفيضات في الأسلحة النووية وسحب مئات الأطنان من المواد الانشطارية من مخزونات الدفاع. ففي مسعى نشط لإقامة علاقة جديدة، سعى الرئيس بوش إلى الاستعاضة عن التدمير المتبادل الأكيد بالتعاون المتبادل. فقد شرعت الولايات المتحدة في طرح مفهوم جديد للردع، لم يعد يقوم حصراً على التهديد برد نووي، ولكن يقوم على أساس تقليل الاعتماد على الأسلحة النووية وزيادة التأكيد على دور القوات التقليدية المتقدمة، والدفاعات الإيجابية والسلبية، والقدرات الاستخباراتية، وهيكل أساسي مجدد للدفاع. وعليه، سوف تخفض الولايات المتحدة أسلحتها النووية الاستراتيجية إلى مستوى يتراوح بين ١٧٠٠ و ٢٢٠٠ على مدى العقد القادم. وقد تعهد الرئيس بوتين بأن يُجري الاتحاد الروسي تخفيضات مماثلة في قواته الاستراتيجية، ويتفاوض هذان البلدان بشأن اتفاق ملزم قانوناً من شأنه أن ينظم هذه التخفيضات.

٩٣ - وختاماً، قال، في ما يتعلق بالمادة السادسة، أن تركيز التعاون الدولي قد تحول من المفاعلات النووية المستخدمة في توليد الكهرباء إلى التأكيد على فوائد الطاقة النووية في التنمية المستدامة. وأضاف أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد بذلت جهوداً مشكورة لزيادة إسهام الطاقة النووية في البلدان النامية في تطبيقات تتراوح بين زيادة الإنتاجية الزراعية وبين الاستخدام الموسع للطب النووي.

٩٤ - وقال إن أمام اللجنة التحضيرية فرصة للنظر في الأساليب الكفيلة بتعزيز التنفيذ الكامل للمعاهدة من دون الحاجة إلى صياغة توصيات وتقديمها إلى مؤتمر استعراض

فما زال الخطر قائماً. وقال إن على المجتمع الدولي أن يواصل إصراره على الامتثال التام للمعاهدة، ويجب السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تمارس ولايتها الكاملة في العراق وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على حد سواء. واليقظة واجبة إزاء الأطراف الأخرى التي تناقض عضويتها في المعاهدة نواياها الحقيقية. ذلك أن العراق قد أضفى على نفسه صبغة احترام المعاهدة فيما يزدري عن عمد التزاماته. ولا بد لهذه الأطراف من إبلاغها بأن أي انتهاك سيقابل بتدابير عاجلة وحازمة.

٩٥ - وأضاف أنه يجب أن يكون لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية نظم لرقابة الصادرات من الأسلحة النووية وبرامج أمن داخلي مُحكمة. فقد أدركت الولايات المتحدة منذ زمن طويل الحاجة إلى رقابة قوية لبرنامج أسلحتها النووية، وزادت الأمن في مواقع رئيسية بدرجة أكبر منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ولديها ضوابط على الصادرات لكفالة الامتثال الدقيق للمادة الأولى من المعاهدة والإيفاء بالتزاماتها بعدم مساعدة دولة غير حائزة للأسلحة النووية في صنع أو حيازة أسلحة نووية.

٩٦ - وقال إن تطبيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية للضمانات على نطاق كامل هو وسيلة التحقق الدولي الحاسمة لردع أو كشف المنتهكين المحتملين. والشدة في الضمانات التي تطبق هي عامل حاسم لمستقبل المعاهدة، وإذا ما بدأ الأطراف يشكون في وجود خلل واسع النطاق في فعاليتهم فإن عواقب ذلك على المعاهدة وعلى أهداف عدم الانتشار النووي عموماً يمكن أن تكون مدمرة. وقال إن على المجتمع الدولي، في مطالبته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تطبق ضمانات قوية، أن يكون مستعداً هو الآخر لإمدادها بالأموال اللازمة. وعلى المجتمع الدولي زيادة دعمه السياسي للتقدم المحرز في إبرام بروتوكولات إضافية. وإبقاء المواد النووية بعيداً عن متناول الإرهابيين يقتضي أكثر من

بالمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي أمرا هاما. ذلك أنه لا ينبغي اعتبار الإبلاغ خيارا بل التزاما، بغية تعزيز الشفافية وزيادة الثقة بنظام المعاهدة العام.

٩٧ - وأضاف أن لمؤتمر نزع السلاح دورا خاصا في تنفيذ الوثيقة الختامية، لكن عدم الاتفاق على برنامج عمله قد عاقه التقدم. وتشعر النرويج بخيبة أمل كبيرة بسبب الجمود في المؤتمر، بما يضعف مصداقيته. وتعتبر معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أمرا بالغ الأهمية أيضا، وينبغي الشروع في المفاوضات بشأن ذلك دونما إبطاء. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح بدء العمل بشأن الحؤول دون سباق في التسلح في الفضاء الخارجي.

٩٨ - وقال إن مراقبة الصادرات ما زالت تشكل ركنا هاما من أركان عدم الانتشار، وتعتبر الأجهزة الحالية، من مثل لجنة زانغر والآليات الوطنية، أجهزة حيوية. وإن من مصلحة الجميع معاونة هذه الأجهزة على العمل بسلاسة. ويمثل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أداة أساسية أخرى لا غنى عنها لتعزيز الامتثال، ينبغي إبقاؤها قيد الاستعراض المستمر. وتتطلب الدول مساعدة معززة في تنفيذ نظام الضمانات المتكامل الجديد، وإن وفده على استعداد للنظر في زيادة تمويل هذه الأنشطة. وأضاف أن وفده يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الادعاءات بعدم الامتثال؛ وأن من مصلحة جميع البلدان المعنية التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعاوننا تاما.

٩٩ - وقال إن المسائل الإقليمية جزء هام من عملية الاستعراض، ويجب تناول الحالة في الشرق الأوسط من منظور عالمية الشمول ومن منظور الامتثال أيضا. على أن ثمة تحديات إقليمية أخرى، ولا سيما في جنوب آسيا، تحتاج هي الأخرى إلى إيلائها الاهتمام. بل إن التهديد الذي يشكله الإرهاب الدولي قد جعل من الضروري كفالة إحراز تقدم

المعاهدة في عام ٢٠٠٥، مما يسمح بتوفير مزيد من الوقت للتركيز على تبادل المعلومات وتعزيز التفاهم المتبادل.

٩٥ - السيد بيرغ - جوهانسن (النرويج): قال إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قد أحدثت تغييرا هائلا في برنامج الأعمال الدولية، ومن بين القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار بشأن الحاجة إلى زيادة تعزيز النظم المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة وعدم الانتشار من أجل مكافحة الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، يحظى نظام عدم الانتشار النووي بأهمية كبيرة. وقال إن وفده يشعر بخيبة الأمل لأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠ كان بطيئا، ولأنه كان، في بعض الحالات، يسير في الاتجاه الخطأ. وأضاف أن قيمة الجهود المبذولة لعدم الانتشار سوف تكون هي الأخرى محدودة ما لم يرافقها تقدم محرز في نزع السلاح النووي، وعليه تُولي النرويج الأولوية لعالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذها في وقت مبكر. ويعتبر الوقف الاختياري المفروض تلقائيا للتجارب النووية مفيدا، لكنه لا يحل محل الالتزامات الملزمة قانونا التي يجسدها التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٩٦ - ومضى فقال إن النرويج ترحب بمزيد من التخفيضات في الرؤوس النووية الاستراتيجية، وباستمرار الحوار الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن إطار عمل استراتيجي يشمل كل جوانب علاقتهما، بما يساهم في استمرار الاستقرار الاستراتيجي. وترحب النرويج أيضا بإدراج الأسلحة النووية التعبوية في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠. وأضاف أنه ينبغي بذل كل الجهود من أجل خفض هذه الترسانات أيضا. وتعتبر زيادة الشفافية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن قدراتها النووية وتنفيذ الاتفاقات عملا

الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما زال ساري المفعول حتى أواخر عام ٢٠٠٢.

١٠٤ - ومضى فقال إنه يجب على أي جهد يتناول الامتثال والتهديد النووي في الشرق الأوسط أن يشمل الكيان الصهيوني الذي يُهدد، منذ إنشائه، السلم والأمن الدوليين. إذ أنه يملك أسلحة دمار شامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، مع أنه ما زال يرفض الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار النووي وللعديد من قرارات مجلس الأمن. وواضح أيضا أن سياسات الولايات المتحدة إزاء معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تشكل تهديدا لتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠.

١٠٥ - وأضاف أن وفدين أشارا إلى قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، لكن من الأهمية ملاحظة أن النظام المذكور قد دُمّر بعدوان غير مشروع، قامت به الولايات المتحدة في عام ١٩٩٨، في انتهاك منها لقرارات مجلس الأمن وأن محاولة زج الوكالة الدولية للطاقة النووية في خلاف سياسي يتعلق بتفسير قرارات مجلس الأمن، واستخدام آليات، إنما يُقصد منه ممارسة ضغط سياسي على العراق وتقويض مصداقية واستقلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وأضاف أن من شأن عقد دورة متوازنة وبناءة للجنة التحضيرية أن يبرهن على الالتزام بالإفادة من هذه الفرصة في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠.

١٠٠ - السيد البدر (قطر): قال إن استخدام الأسلحة النووية أثناء الحرب العالمية الثانية كان درسا قاسيا للبشرية. على أن من الأهمية، في تنفيذ نظام عدم الانتشار، تجنب الكيل بمعيارين، الذي يتم بموجبه التغاضي عن أنشطة بعض الدول.

١٠١ - وأضاف أنه تم التعهد بعدد من الالتزامات الهامة في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٠، وإن لم يتم بعد إحراز تقدم صوب تنفيذها. فالدول الحائزة للأسلحة النووية لا تتحرك صوب نزع السلاح، والحالة في الشرق الأوسط تتدهور.

١٠٢ - ومضى فقال إن اتخاذ قرار بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سوف يكون هاما لهذه المنطقة، مع أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في المعاهدة والتي لا تخضع ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ودعا إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وإلى الامتثال لل ضمانات وإلى إنهاء احتلالها الأرض الفلسطينية.

١٠٣ - السيد محمود (العراق): تكلم ممارسا حق الرد، فقال إنه، نظرا إلى أن الجلسة جزء من إطار عمل معاهدة عدم الانتشار النووي، فإن الوفود ينبغي أن تمثل بولاية إطار العمل المذكور. ودعا الوفود المهتمة إلى قراءة الوثيقة S/2001/715، التي تعبر عن مستوى التعاون الفريد وغير المسبوق، الذي أبداه العراق في نزع السلاح. ولما كان العراق طرفا في المعاهدة، فإن لديه اتفاق ضمانات مع